استغربت حجم الخسائر المحققة في «الكويتية»

الهاشم: عجز الـ 9 مليارات غير صحيح واستفزاز الشارع باللجوء لتقنين الرواتب خطأ كبير

صفاء الهاشم

وفد البنك الدولي

مشاهدة الفيديو

أعلنت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية صفاء الهاشم عن حضور الفريق الفني لقانون المنطقة الاقتصادية الشمالية (مدينة الحرير) إلى اللجنة المالية لمناقشة مشروع القانون الخاص بإنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية الذي تم سحبه في شهر ديسمبر من العام 2018 نظرا للتحفظات الكثيرة عليه.

وقالت الهاشم في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة تلقت تعديلا رئيسيا على 4 مواد في مشروع القانون وهي المواد 7 و9 و14 و16 من القانون وجميعها تصب بتعديل رأس المال وبعض الجوانب القانونية والاقتصادية والتشغيلية.

وبينت أنه تم الاتفاق على تشكيل فريقين، أحدها من المكتب الفني باللجنة المالية، والثاني من الفريق الفني الحكومي لتنقيح القانون المكون من 53 مادة من بينها ما يقارب 16 مادة مختلف عليها.

وشرحت أن مهمة الفريقين تقديم موجز وجدول مقارن إلى اللجنة المالية بهذا الخصوص تمهيدا لإنجاز التقرير النهائي والتصويت عليه.

كما أكدت أنه تم الاتفاق على أن يكون هناك بعد 3 أسابيع عرض تقديمي متكامل يقدم لجميع النواب يتضمن أسماء الشركات العالمية التي ستشارك في المشروع والنظام الذي سيتم إنجاز المشروع وفقه.

من جهة أخرى، أوضحت الهاشم أنها اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي الذين طلبوا لقاءها بصفتها رئيسة للجنة المالية بمجلس الأمة للتحدث عن أهم التحديات التي تواجه الكويت حاليا.

وأضافت: لقد اختاروا الشخص الخطأ لأني ليس من يتحدث لجهة خارجية وقد كان لي رأي واضح منذ زمن في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وزادت «سبق أن قلت في لقاء مع (تلفزيون المجلس) إن أهل مكة أدرى بشعابها وإننا أعلم من أي جهة بالعالم بمشاكلنا وما هي الحلول، والمشكلة الأكبر هي أننا دولة أحادية الدخل تعتمد على النفط وفي المقابل زادت مصروفاتنا بينما الإيرادات لم تزد».

وبينت انها قالت لممثلي صندوق النقد الدولي: «لست بحاجة لكم لكي أشرح لكم مشاكلي حتى تضعوا لي حلولا في دليل غير قابل للقراءة ولا للتطبيق ويوضع من قبل أناس أجانب لم يعيشوا المشاكل اليومية في الكويت، في حين أن الكويت لا تخلو من عقول نيرة وذكية تعرف الحلول، وكلي أمل بالعقل النير الأكبر وهو سمو رئيس مجلس الوزراء الجديد الذي سيخرجنا من عنق الزجاجة».

وأكدت أنها أبلغت ممثلي صندوق النقد الدولي أنها لن تعطيهم ما لديهم سيكررون نفس الكلام في دليل يتم إصداره على أنه يمثل رأي الصندوق.

من جانب آخر، انتقدت الهاشم تصريحات وزيرة المالية مريم العقيل بخصوص العجز المقدر في الميزانية الجديدة، قائلة «إما أن يكون قد خانك التعبير أو أنك لم تحسبي حسابك سياسيا كيف سيكون رد الفعل».

وأكدت أنه غير صحيح أن العجز المالي سيبلغ 9 مليارات دينار، مبينة أن العجز التقديري سيتراوح بين 3 و4 مليارات دينار ولن يتجاوز هذا الحد.

واعتبرت أن استفزاز الشارع باللجوء إلى تقنين الرواتب خطأ كبير، مشيرة إلى أنه على مدى التاريخ أي حكومة نادت بفرض الضرائب وخفض الرواتب لمواجهة زيادة المصاريف واجهت نتائج غير محمودة.

وشددت على ضرورة الاهتمام بالإيرادات وتنويعها بدلا من التركيز على المصروفات، مبينة أن على الحكومة الاهتمام بتطوير الموانئ لزيادة موارد الدولة.

ودعت إلى التصرف في الودائع الحكومية الموجودة لدى البنوك المحلية بقيمة 9 مليارات دينار بدلا من الضغط على مجلس الأمة لإقرار مشروع قانون الدين العام بقيمة 30 مليارا من دون تقديم مبررات لهذا القرض أو تبيان قنوات الصرف عليه.

وتساءلت عن طرح الحكومة بأن جزءا من مشروع الدين العام إصدار صكوك إسلامية بناء على ضمانات أملاك الدولة في حين أن أملاك الدولة بوزارة الدولة تخضع لتقييمين لأسعار الأراضي! مشيرة إلى أن البنوك الدولية ستتساءل على أي ستصدر الصكوك إذا كان تقييم الأراضي مختلف في جهة واحدة.

ورفضت تخويف الناس من أجل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، في حين أن سرقات كبرى تمت كما حصل في صندوق الجيش بقيمة 240 مليون دينار وصندوق وزارة الداخلية بقيمة 31 مليون دينار وعمولات (اليوروفايتر) والمؤسسة العامة للتأمينات بقيمة 800 مليون دينار وغيرها من الأمور يتم تناسيها.

واستغربت التوجه إلى فرض الضرائب على المواطنين بينما لا يتم تطبيق قانون الضرائب على الشركات المحلية.

من ناحية أخرى، أكدت الهاشم أن الأولى بالصندوق الكويتي للتنمية بدلا من توجيه القروض للدول الأخرى، العمل بما ورد في المادة الثانية من النظام الأساسي لقانون إنشاء الصندوق وتوجيه 25٪ من رأسمال الصندوق لدعم المشاريع الإسكانية والبنى التحتية والخدمات والمرافق العامة.

ومن جانب آخر، اعتبرت الهاشم خطوة وصول أسعار الخطوط الجوية الكويتية لخط سير لندن الى قيمة اقل من سعر الخطوط البريطانية والشركات مخفضة التكاليف كالغريق الذي يتعلق بقشة لإنقاذها من الغرق، مؤكدة بالوقت ذاته ان استمرار مسلسل التعيينات الفاسدة والفاشلة بالمؤسسة يعزز فكرة تعمد إفشال هذا الناقل الوطني.

واستغربت الهاشم في تصريح صحافي يوم امس حجم الخسائر المحققة في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والتي للأسف يبدو ان هناك من يتعمد إفشال تجربتها لتسليمها للقطاع الخاص ولعل آخرها خفض أسعار تذاكر الخطوط بما لا يتناسب مع حجم وإمكانيات الأسطول المحدث مؤخرا ودون دراسة متمعنة، مشيرة الى هذا التخفيض غير المدروس يعد أحد أسباب الخسائر الفادحة في المؤسسة.

وشددت الهاشم على ان المعالجة تحتاج الى إعادة هيكلة المؤسسة مع حقن رأس المال وإعادة تقييم أسعار الخدمات على أسس علمية وفنية مدروسة بتعمق، إذ لا يعقل ان تخفض أسعار خدمات المؤسسة رغم تحديث الأسطول ودون دراسة لتتجاوز أسعار الشركات مخفضة التكلفة.

العدساني يطالب بإضافة عائدات الاستثمار إلى الإيرادات العامة

رياض العدساني

طالب النائب رياض العدساني بإعادة تقدير الإيرادات العامة وإضافة عائد الاستثمارات إلى إيرادات النفط، مؤكدا أن احتياطيات الدولة تقف على أرض صلبة وليس كما ادعت الحكومة بوجود عجز مالي.

وأوضح العدساني في تصريح بمجلس الأمة اليوم أنه حال احتساب إيرادات النفط مع عائد الاستثمارات، فإن ذلك سيشكل فائضا بالميزانية بالإضافة إلى صلابة الدينار الذي سيعزز اقتصاد الدولة. وشدد على أن أي اتجاه حكومي لفرض ضرائب أو الخصخصة، أو أي إجراء يمس جيب المواطن سيواجه بالاستجواب.

وطالب العدساني بأن يتم توجيه الإصلاحات الاقتصادية إلى تحسين إدارة الموارد والتقيد بقواعد الميزانية ومعالجة أوجه الهدر والخلل وعدم النقل بين البنود والحد من مظاهر البذخ.

كما طالب بتحويل 8 مليارات دينار من الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطي العام، مشيرا إلى أن مؤسسة التأمينات تدير أكثر من 100 مليار دولار من أموال المتقاعدين.

من جانب آخر، كشف العدساني أن لجنة الميزانيات تابعت في اجتماعها اليوم مع وزارة الكهرباء والماء طلب التحقيق بشأن عقد يمس محطة كهربائية وشركتين متحالفتين والذي لم تستجب له الوزارة لمدة سنة. وأضاف انه قبل شهرين تم إبلاغ اللجنة أن الوزارة أعطت جميع المستندات لديوان المحاسبة، ولذلك يتطلب من ديوان المحاسبة عمل الرقابة التامة على هذا العقد.

وأكد العدساني أنه في حال عدم إتمام التحقيقات وتوجيه الاتهامات الصحيحة فإنه سيستجوب وزير الكهرباء والماء.

الشاهين: قانون لإعلان الذمة المالية لرئيسي وأعضاء السلطتين

أسامة الشاهين

مشاهدة الفيديو

قال النائب أسامة الشاهين إنه تقدم باقتراح بقانون بصفة الاستعجال لإعلان الذمة المالية لرئيسي وأعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه لما كانت رقابة الرأي العام هي أهم أنواع الرقابة وأقواها فإنه لا يكفي التقدم بإقرارات كشف الذمة المالية.

وأضاف أن إقرار الذمة المالية عبارة عن ظرف مغلق يوضع في صندوق مغلق ولا يعلم المواطنون أو الجهات الرقابية محتوى هذه الذمة المالية، مؤكدا أهمية أن تتاح الذمة المالية للمسؤول في الدولة لاطلاع الرأي العام.

وبيّن أنه من هذا المنطلق وعملا بالسؤال الموضوعي المستحق من أين لك هذا؟ فإنه تقدم باقتراح بتعديل قانون 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة للنزاهة ـ باب أحكام الذمة المالية ـ بإضافة نص يلزم أعضاء السلطتين بإعلان إقرارات ذمتهم المالية والكشف عنها للكافة وفق الكيفية التي تقدمها الهيئة المختصة.

وأشار إلى أن هذا الإجراء يهدف إلى إتاحة الفرصة للمواطنين والمهتمين لمعرفة ثروة المسؤولين ومداخيلهم قبل العضوية وبعدها وأثنائها، تعزيزا لعمل الأجهزة الرقابية.

المطيري لإضافة مادة اختيارية في «الثانوية» للثقافة القانونية

ماجد المطيري

قدم النائب ماجد المطيري اقتراحا برغبة لتدريس مادة ثقافة قانونية كمادة اختيارية في المرحلة الدراسية الثانوية.

ونص الاقتراح على أن المرحلة الدراسية الثانوية لطلبتنا تعتبر مرحلة شاملة لجميع العلوم العلمية والأدبية المتنوعة، مما يمثل ركيزة أساسية للطالب ما قبل المرحلة الجامعية واختياره التخصص المناسب له في الدراسات العليا.

وتأكيدا لهذا التنوع الدراسي العلمي والأدبي تمثل مادة القانون أهمية قصوى للطلبة في مرحلة المراهقة لتوعيتهم قانونيا، وتهيئة الطلبة وإعطائهم نبذة وصورة عامة عن مواد القانون في حال كانوا راغبين في الالتحاق بكلية الحقوق.

ونص الاقتراح على «إضافة مادة ثقافة قانونية كمادة اختيارية في المرحلة الدراسية الثانوية».

الموزري: تصريح الحكومة عن عجز الموازنة تبرير لاقتراضها من البنوك والمؤسسات المالية

شعيب الموزري

مشاهدة الفيديو

أكد النائب شعيب الموزري عدم وجود عجز في الموازنة كما يتردد، ملوحا باستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد إن تمت صفقة الاستحواذ بين بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد البحريني.

وقال الموزري في تصريح صحافي في المركز الاعلامي لمجلس الامة إن هناك البعض من يعتقد بأن الحكومة صادقة في وجود عجز، والبعض الآخر يعتقد بغير ذلك ولكن كل المعطيات تدل على عدم وجود ذلك العجز.

وأضاف «أن الحكومة تكرر دائما هذا الموضوع حتى ترهب الناس وتنسي الشعب الماضي وتجعله ينشغل فقط بمصير رواتبه وتجعله يتساءل دائما إن كانت الحكومة ستفرض ضرائب ام لا، وبالتالي وضعت الشعب في حالة من القلق».

ورأى الموزري أن الهدف من تصريح الحكومة وتركيزها على محاولة ترسيخ وجود ذلك العجز من خلال بعض وسائل الاعلام وبعض الاقتصاديين والسياسيين، هو في لجوئها للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

وأضاف أن الاقتراض يبقي الدولة مديونة لمجموعة من الأشخاص الذين أهلكوا الشعب الكويتي وتسببوا في أزمة القروض.

واعتبر الموزري أن المرحلة التي تلي الاقتراض تتخلص في إيهام الناس بان الدولة غير قادرة على ادارة اجهزتها وان هناك تكاليف عالية لإدارة هذه الأجهزة ومؤسسات الدولة وشركاتها الحكومية.

وقال «إن الهدف هو التخلص من ثروات الدولة وتحويل تلك الأجهزة والمؤسسات عبر ما يسمى بكذبة الخصخصة وكذبة الشراكة لكي يدفعوا الناس الى ضرورة المطالبة بالتخلص من هذه الثروات حتى لا يكون هناك كاهل على ميزانية الدولة». ورأى أن البداية ستكون بخصخصة التعليم وبعدها خصخصة الرعاية الصحية واجهزتها وبعدما ينتهي هذا النهج تأتي مجموعة وتغير الدستور وتنتهي القضية.

وأشار إلى أن الشركات الحكومية التي سيتم ببعها هي مطاحن الدقيق والاستكشافات البترولية وناقلات النفط والمشروعات السياحية وغيرها من الأجهزة التابعة للدولة.

ولفت إلى أن المرحلة الحالية هي مرحلة لانتقال ثروات واجهزة الدولة وأراضيها الى مجموعة أشخاص، وان هذا النهج مرسوم، مؤكدا أن من يجمع كل المعلومات عن الأحداث السابقة سواء التي نشرت في الوسائل المحلية او العالمية او المعلومات التي يملكها المختصون فإنه سيجد هذه الحقيقة.

وأكد ان العجز ليس في أموال الدولة ولا إدارة الدولة، انما العجز هو في فهم الشعب الكويتي لهذا النهج.

من جانب آخر، لوّح الموزري باستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد في حال إقرار الاستحواذ او ما يسمى بالدمج، مؤكدا خطورة عملية استحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الاهلي المتحد البحريني.

ولفت الى أن البنك الاهلي المتحد البحريني يملك بنك المستقبل الإيراني والذي تمت تصفيته من قبل مملكة البحرين الشقيقة بسبب دعم الارهاب وعمليات غسيل الأموال وعليه العديد من القضايا قد تحمل ملاك هذا البنك غرامات تصل الى المليارات.

وكشف ان أحد ملاك هذا البنك الذي تمت تصفيته ويملك فيه نسبة تصل الى الثلث هو البنك الاهلي المتحد، لافتا الى ان أحد أهداف هذا الدمج ليس خلق كيان مصرفي عالمي قوي، بل إن هناك أهدافا عديدة أخرى.

وأشار إلى الاستعانة بعدة مستشارين أحدهم استعانت به هيئة الاستثمارات وقدم استشارة تسببت في خسارة الكويت في مشروع أريفا الفرنسية ما يقارب 517 مليون يورو اي ما يقارب 91٪ من الصفقة.

وأوضح الموزري أن هذا المستشار تم تغريمه من السلطات الأميركية بتهمة غسيل الأموال بما يقارب المليار و920 مليون دولار، وبنك آخر أيضا تم تغريمه 5 مليارات و200 مليون يورو بتهمة غسيل الأموال أيضا والآن تم تغريمه 100 مليون بسبب تعامله في العملة. واستغرب الموزري التعامل مع هؤلاء المستشارين الذين عليهم كل هذه الغرامات في عملية الدمج والذين غيروا الاسم إلى الاستحواذ كون الاستحواذ يضر بمصالح صغار المستثمرين.

وأضاف أن الاستحواذ يعتبر سيطرة على أكبر مصرف يملك عقارات في الدولة لتغطية خسائر مجموعة أفراد، مؤكدا أن الاستحواذ هو ضرر ومس بالمال العام.

وتساءل الموزري عمن سيتحمل الغرامات إذا صدرت من السلطات الأميركية أو أي دولة أخرى، مشيرا إلى أنه إن كان هناك ملاك يتحملون فإن المالك الأكبر هو الحكومة الكويتية ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة التأمينات الاجتماعية وشؤون القصر والأمانة العامة للوقف كونهم يملكون نسبة 48.5٪ في بيت التمويل الكويتي. ورأى الموزري ان الاستحواذ به شبهات وتضارب مصالح، وعلى هذه الجهات ايقاف هذا الأمر، وهذا الأمر لن يمر مرور الكرام، مشيرا الى انه لا يمكن ان تتم عملية الاستحواذ إلا إذا كانت الحكومة متهاونة في المال العام.

في سياق آخر، قال الموزري إن هناك العديد من القوانين مدرجة على جدول اعمال المجلس أهمها قانون تزوير الجنسية وقانون البدون.

وطالب الموزري الجميع بضرورة أن يكونوا على علم بأن هذه القضايا لا تحتاج الى قوانين خاصة وان الجهاز المركزي ذكر انه يملك معلومات وأن الجنسية تدار من قبل وزارة الداخلية وبذلك هم لا يحتاجون الى هيئات او قوانين.

وأكد ان المزورين يتم تحويلهم إلى القضاء سواء كانوا مزوري جنسية او مستندات تقدم الى الجهاز المركزي، وبالتالي لا حاجة لمثل هذه القوانين.

وأشار إلى أن الجهاز المركزي يملك مستندات لـ 35 ألف بدون، ومن لا يستحق منهم ومن ثبت عليه تهمة التزوير فليحول إلى القضاء، مؤكدا أن التحويل للقضاء يحل العديد من المشاكل بدلا من تشكيل هيئات ووضع ناس عليها للتنفيع أو الترهيب.

وقال الموزري ان الجنسية هي الأساس في المواطنة، متسائلا: لماذا لا يتم تحويلهم للقضاء بشكل مباشر خاصة فيما يخص قضية البدون خاصه ان الجهات الحكومية أعلنت سابقا أنها تملك معلومات عنهم.

وطالب الشعب بضرورة معرفة هذا الامر خاصة وأننا في دولة مؤسسات وقوانين، معربا عن أسفه لعدم احترام هذا القانون أو المؤسسات.

وعن قضية القروض قال الموزري، إن الحل الوحيد لتلك القضية يتمثل في مخاطبة صاحب السمو الأمير بكشوفات تحمل أسماء كل المقترضين يبينون فيها السبب الرئيسي للمشكلة والمتسبب فيها ويرفعونه في خطاب الى سموه.

وقال الموزري «متأكد من أن سمو الأمير حفظه الله ورعاه إذا تم توضيح العبث والمتسببين في الأزمة التي عانى منها الكثير من الشعب الكويتي فإنني أتوقع ان القرار سيكون حازما وحاسما وسريعا».

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar